http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1542) السنة السادسة - الاربعاء (24) حزيران 2009

عدّوها نفقات حروب النظام السابق

نواب يطالبون الدول العربية بإسقاط ديونها عن العراق

بغداد / احياء الموسوي

مع اقتراب موعد عقد مجلس الامن الجلسة الخاصة للنظر في الوضع السياسي في العراق، تتسارع خطى الحكومة على الصعيد الديبلوماسي باتجاه اخراج البلاد من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. وبهذا الخصوص وجهت وزارة الخارجية رسائل الى مجلس الامن وعدد من الدول الاعضاء تدعو الى دعم مطالب العراق. الى ذلك قال النائب محسن السعدون ان اكثر الدول اسقطت ديونها وذلك ماحصل في نادي باريس التجمع الاقتصادي العالمي الكبير وقد بقيت بعض الدول العربية كالكويت والسعودية ،والكثير من الدول الدائنة تنازلت عن حقوقها وهذا قد يعتمد على العلاقات الاقتصادية ومنح بعض الاستثمارات في العراق . واضاف السعدون في تصريح لـ (المدى) انه تم الترحيب بالشركات والعقود التي تبرم بين الطرفين وانه لاتوجد اية ضغوطات وان اغلب الدول تعمل وفق مصالحها وحريتها باعتبار انه قد حصل تغيير في الحكومة ،والعراق عانى ماعانى من ازمات الحروب والويلات .واوضح السعدون ان هذا القرار الذي صدر من احدى المحاكم الامريكية يتعلق بمواطنين امريكان قد تم حجزهم وتوقيفهم من قبل النظام السابق وان المحكمة الامريكية قررت رد الدعوى مبينا انه لايجوز قانونا ان تأخذ الحكومة مثل هذا القرار وتتمسك به. ومن جانبه اكد النائب عمر الجبوري لـ(المدى) ان هذا القرار تجاهل ان هذه الديون لم تكن لمشاريع تنمية او دعم الاقتصاد العراقي فان اغلبها ناشئة لمصاريف حروب نشبت في ذلك الوقت، وذكر الجبوري ان ابرز هذه الدول هي عربية ودول خليجية مثل الكويت وغيرها وان حجم الديون الكويتية مترتبة على التعويضات وتستقطع من الموارد النفطية وتؤثر على واردات العراق اذا كانت مرتفعة او منخفضة او متوسطة مشيرا الى ان معظم الدول الاجنبية اسقطت ديونها والدول العربية لم تسقط هذه الديون وقد تحل مثل هذه الامور بالعلاقات الاخوية والاقليمية والحوار البناء لكي يتم رفعها . واشارت النائبة في اللجنة المالية منى زلزلة في تصريح خاص لـ (المدى) ان العراق قد رحب بقرار المحكمة الامريكية والذي يقضي على كل الدعاوى المحتملة التي كادت ان تسرق المليارات من الدولارات ،وكشفت زلزلة ان الدول المتبقية هي مصر والسعودية والكويت وان المسار المعتمد هو الذي تم التوقيع عليه مع مجموعة نادي باريس باسقاط ٨٠ ٪ من الديون و٢٠٪ فقط على العراق ويدفع العراق اقساطها ابتداء من سنة ٢٠٠١ والمسار الثاني المعتمد هو تحويل هذه الديون الى استثمارات في داخل العراق وبالتالي ينتفع الجانبان بخصوص تشغيل الايدي العاملة وان المسار الثالث هو المباحثات السياسية والدبلوماسية وهذا ماأكد عليه العراق في التباحث مع الدولة الجارة الكويت . واكدت زلزلة نحن نعول على الروابط والعلاقات التي تربطنا مع الدول الدائنة فاننا نتوقع منهم المواقف الايجابية اكثر من الدول الاخرى مضيفة ان المحكمة الامريكية الدولية قد برأت الحكومة العراق الحالية مما فعلته حكومة صدام الدكتاتورية. وبينت زلزلة اننا وضعنا في الاتفاقية مع امريكا بذل الجهود من قبل الولايات المتحدة لاخراج العراق من البند السابع معربة عن املها ان تأتي هذه الضغوط ببشارة الخير مع اطلالة شهر الخيرات والاحسان .وقال النائب سليم الجبوري في تصريح خاص لـ(لمدى) ان دولة الكويت هي ابرزها وملف الديون غير واضح مقداره وحجمه بالنسبة لنا نحن كاعضاء مجلس النواب . وزاد الجبوري نحن نحتاج الى الحلول الدبلوماسية واجراء المفاوضات المستمرة والقانونية والحاجة الى حوار مستديم وليس مستقطعاً مؤكدا نحن لم نعول على غيرنا في المطالبة بهذا الموضوع .وفي اطار متصل اقترحت السفارة الاميركية في بغداد حلاً للخلافات مع الكويت بشأن مسألة خروج العراق من طائلة الفصل السابع لمجلس الأمن.وقالت السفارة ان هذا الاقتراح يتضمن دعم جهود بغداد لاستصدار قرار دولي جديد يرفع العقوبات الدولية مع تعهد العراق بالتزاماته تجاه الكويت. من جانبه قال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي ان الحكومة ووزارة الخارجية وجهتا رسائل الى الامم المتحدة وعدد من الدول الاعضاء في مجلس الامن لمساندة العراق في جهوده الرامية للتخلص من القيود الدولية، مؤكدا ان هناك ردوداً ايجابية جداً من هذه الدول على مطالبنا، وقدمت لنا وعوداً لدعم اي قرار ايجابي يخص العراق. مشيرا الى ان تحركات سياسية وديبلوماسية واسعة تجري حالياً، وستتصاعد وتيرتها مع اقتراب موعد جلسة مجلس الامن الخاصة بدراسة الوضع السياسي في العراق والبحث في الغاء القرارات الدولية المفروضة عليه واخراج البلاد من الفصل السابع من الميثاق الاممي. وكان سفير العراق لدى الأمم المتحدة حامد البياتي قد اكد بأن العراق بدأ فعليا مشاورات مع السكرتير العام للمنظمة بان كي مون في محاولة لاتمام التزاماته بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.وقال البياتي في خطاب القاه لمناقشة التقرير الدوري للسكرتير العام للامم المتحدة حول نشاطات بعثة الامم المتحدة في العراق استنادا الى مراجعتنا لهذه القرارات نجد ان العراق اوفى بالتزاماته فيما يتعلق بالآثار التي خلفها احتلال الكويت وبقضايا التسلح. وأكد البياتي اعتراف العراق بدولة الكويت وبحدودها مضيفا بأن كلا البلدين مستمران في التعاون من اجل صيانة العلامات الحدودية.من جهته قال مسؤول رفيع في السفارة الاميركية في بغداد رفض الكشف عن اسمه ان اخراج العراق من تبعات الفصل السابع هو احد اهداف الولايات المتحدة حاليا. واكد ان واشنطن تبذل، من خلال مندوبها في الامم المتحدة زلماي خليل زاد، جهوداً في هذا الخصوص، بإجراء محادثات مع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، لافتا الى ان الاتفاق الأمني الموقع مع الحكومة العراقية يحتم علينا المساعدة في رفع تبعات الفصل السابع عن العراق.وعن رفض الكويت اخراج العراق من الفصل السابع قبل دفعه التعويضات المستحقة عليه، قال المسؤول الاميركي ان القضية يمكن حسمها عن طريق المحادثات الثنائية. وفي حال اصرار الجانب الكويتي على موقفه فإن هناك آلية يتم البحث فيها تتضمن صوغ مشروع جديد في مجلس الامن بشأن العراق يكون حلاً وسطاً بين الاطراف ويتضمن رفع العقوبات الدولية عن العراق مع ضرورة الالتزام بقضايا محددة يتضمنها القانون.واشار المسؤول الاميركي الى ان السفارة تحدثت في هذه الخيارات مع الجانب العراقي أخيراً.وترفض الكويت خروج العراق من الفصل السابع قبل حسم ملفات عالقة، بينها التعويضات العراقية التي تدفع الى الكويت منذ تسعينيات القرن الماضي والباقي منها الآن ١٦ مليار دولار، وملف المفقودين الكويتيين إبان الغزو العراقي للكويت، بالاضافة الى الديوان الاميري الذي تشدد الحكومة الكويتية على ضرورة اعادته. وبهذا الشأن أكد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد علي الاديب، أن هناك حديثاً مع دولة الكويت بشأن تقليل النسبة المقتطعة من النفط العراقي من ٥٪ الى ١٪ ولكن الكويت متشبثة بهذه الديون.وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد اكد أهمية تعزيز العلاقات العراقية الكويتية ، مشدداً على ضرورة حل كل الاشكالات الموجودة بين الجانبين عن طريق الحوار الاخوي البناء والبعيد عن الاجواء المتشنجة التي لاتخدم مصلحة البلدين الشقيقين. وفي اطار متصل أكد وكيل وزارة الخارجية الكويتية أن العلاقات بين بلاده والعراق قائمة على الاحترام المتبادل وانه يتطلع الى أفق أكثر إشراقا بالعلاقات مع العراق.وأضاف المسؤول الكويتي في تصريح صحفي أن الأجواء بين البلدين بحالة تهدئة، وستهدأ أكثر من خلال اللجنة المشتركة بين البلدين لاحتواء كل ما أثير من تصعيد. وبين الجار الله أن الخارجية الكويتية لم توفد أي مبعوث أو وفد كويتي إلى العراق، وان البلدين تجاوزا البلبلة والحملات التصعيدية، سواء كانت من العراق أو الكويت، وانه يجري العمل مع العراق لوضع الاسس السليمة لتفاهم يضمن مصالح البلدين. وأتت تصريحات وكيل وزارة الخارجية الكويتي في وقت شهدت فيه العلاقات بين بلاده وبغداد تصعيدات متبادلة، بسبب مطالبات عراقية بتخفيض مبالغ التعويضات، وضغوط دولية على الكويت للمساهمة في رفع العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، والذي ستجري مناقشته في نيويورك قريبا.

مناقشات حول خروج العراق من البند السابع

فيما أبدت استغرابها من قرار الحكومة الأخير

(اجتثاث البعث) تؤكد أن قراراتها جاءت بناء على تزكيات احزاب كبيرة

بغداد / وكالات

أبدت هيئة اجتثاث البعث التي يرأسها أحمد الجلبي استغرابها رفض الحكومة استثناء بعثيين من الاجتثاث. واكدت انها لم تصدر سوى استثناءات نادرة في الفترة الاخيرة. وآن الاستثناء تم بناء على تزكيات احزاب كبيرة، فيما ايدت جهات برلمانية اخرى الغاء قرارات الهيئة الا انها اعتبرتها خطوة متأخرة.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اتخذ مؤخرا قرارا بعدم التعامل مع الاستثناءات الجديدة. وجاء في بيان حكومي ان المالكي وجّه ايضا بأن تكون مهمة التعامل مع ملف البعث من مسؤولية هيئة المساءلة والعدالة البديلة عن هيئة الاجتثاث. وكانت الامانة العامة لمجلس الوزراء عممت توجيها قبل نحو شهر، ينص على عدم اعتماد الاجراءات التنفيذية الصادرة عن الهيئة. وقال المسؤول الإعلامي في الهيئة مظفر البطاط انها اصدرت منذ تشكيلها وحتى إقرار قانون المساءلة والعدالة بداية العام الماضي ٥٨ استثناء لأشخاص اثبتت الأدلة ان ايديهم غير ملطخة بدماء العراقيين وكانت دوائر الدولة في حاجة اليهم لا سيما في الأجهزة الامنية. واضاف ان طلبات استثناء بعض المسؤولين الذين شغلوا في السابق مناصب مهمة في حزب البعث المنحل كانت تقدمها احزاب كبيرة ومعها تزكيات بأن هؤلاء لم يرتكبوا جرائم ضد الشعب. ولفت الى انه بعد اقرار قانون المساءلة والعدالة صار عمل الهيئة لتصريف الاعمال بانتظار تشكيل هيئة المساءلة والعدالة ولم تصدر سوى استثناءات قليلة جدا وفي حالات نادرة. وكشف البطاط ان الامانة العامة لمجلس الوزراء وبعض الوزراء عمدوا الى استثناء بعض المسؤولين والموظفين بشكل غير قانوني لان ذلك من اختصاص الهيئة حصرا، لذلك فاننا نستغرب القرارات الحكومية الاخيرة. وتابع: نعتقد بأن استهداف الهيئة وراءه دوافع سياسية يقصد منها توجيه رسائل مختلفة الى بعض الاحزاب والكتل. ويلزم قانون المساءلة والعدالة الذي اصدره مجلس النواب ولم يجر تفعيله منذ عامين هيئة اجتثاث البعث بعدم اتخاذ أي قرار تنفيذي إلى حين استكمال تشكيل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة. وتضمن القانون الجديد اجراءات أقل صرامة في حق الموظفين من أعضاء المراتب الدنيا لحزب البعث والسماح لهم بالعودة الى وظائفهم او منحهم حقوقا تقاعدية. من جهته، اعتبر النائب عن جبهة التوافق احمد العلواني الغاء الاستثناءات امراً جيداً، الا انه جاء متأخرا وبشكل انتقائي. واضاف على رغم معارضتنا لطريقة اجتثاث البعث الا اننا نطالب بتطبيق القوانين بشكل دقيق ومن دون انتقائية، معتبرا قرارات استثناء بعض اعضاء الحزب جاءت لاسباب طائفية وحزبية ولم يتم استثناء أحد الا من كانت لديه علاقة مع حزب من الاحزاب الحاكمة. مطالبا بالغاء هيئة اجتثاث البعث وتشكيل الهيئة البديلة المساءلة والعدالة التي اقر البرلمان قانونها قبل عام ونصف العام تقريبا.

الـــعـــدّ الـــتـــنـــازلي الـــنـــهـــائـــي

بقلم: باتريك كوكبورن
ترجمة: المدى

تبدأ القوات الامريكية بالانسحاب من العراق في الاسبوع المقبل فكيف سيكون حال البلاد التي ما زالت تترنح إثر عقد من الحروب؟

في الثلاثين من شهر حزيران الجاري ستنسحب القوات الامريكية من المدن العراقية، والمغامرة الامريكية الكبرى على وشك الانتهاء.. هناك اليوم عدد محدود من الدوريات الامريكية في شوارع بغداد، والامريكان يسيطرون على المنطقة الخضراء.. او الفندق الذي كان في اعتقاد سواق سيارات الاجرة مركزا لـ(CIA) قد ازيلت عنه الجدران الكونكريتية التي وضعت سابقا لحمايته. والمعرفة بأن القوات العسكرية الامريكية ستغادر العراق في نهاية ٢٠١١، أمر يقلل من التأثير الامريكي في العراق.

والقوات الامريكية ستترك البلاد وهي مجرد حطام سفينة غارقة، لقد تغير اقتصاد البلد وحتى مناظره الطبيعية بفعل الحروب التي تواصلت ٣٠ عاما والعقوبات الاقتصادية والاحتلال اخيرا. فكم من البلدان في العالم عانت مثل هذه المصاعب والكوارث؟، ورئيس الحكومة العراقية يعلن بفخر ان عدد القتلى العراقيين في شهر آيار كان مجرد ٢٢٥ شخصا، رقم يقل كثيرا عما سجل في أي شهر من الاعوام الاربعة الاخيرة، وبالتأكيد ان هذا الامر افضل من تلك الارقام من قتلى حوادث العنف الطائفي التي كانت تصل احيانا الى ٣٠٠٠ شهرياً.

ان النفسية العراقية لا تتحكم فيها ارقام القتلى والضحايا في الشهر الواحد بل نفسية الفرد العراقي وموقفه السياسي الجماعي يتقرر بفعل ذكرى المجازر الجماعية للماضي الحديث والخوف من تكرارها ثانية.

ويتساءل احد العراقيين: كيف تتوقع من اناس يخاف الواحد منهم الاخر ان يعيشوا في شارع واحد والوصول الى تسوية سياسية؟

والناس في بغداد اليوم اقل توترا من السابق واقل خوفا منهم في الاشهر الستة الماضية، ولكنهم مع ذلك فريسة للشكوك يتساءلون فيما ان كان سيتكرر ما حدث في الاعوام الاخيرة.

البيئة العراقية مشبعة ومحملة بالمآسي، ولكل فرد فيها تقريبا قصة ما عن قتل او خطف احد اقاربه او اصدقائه، ولهذا يبدو الامر صعبا بالنسبة للامريكيين الضغط على القادة العراقيين للتوصل الى تسوية سياسية والشلل السياسي يرد في قائمة الموضوعات في العراق. والخلافات ما بين الطوائف الدينية المختلفة او الصراع ما بين الاعراق لا يعني ابدا ان يحاول الواحد منهم قتل الاخر.

كان العراق قبل ٣٢ عاما في نظر الدبلوماسيين الاجانب الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك الثروة النفطية وايضا الثروة المائية واليوم مع انحسار العنف، ادرك العراقيون ان المصدرين الرئيسين الذين كانا يعتمدان عليهما آخذتان بالنضوب، فمياه نهر دجلة تبدو ضحلة في بغداد: جزر رمال وقصب، ومعدل ارتفاع الماء فيه لا يتجاوز بضعة امتار فقط، ويعود سبب ذلك الى اعوام من الجفاف وبناء السدود اعالي النهر والمشكلة تبدو أسوأ بالنسبة لنهر الفرات، وكلمة "ميسوبوتاميا" اليونانية والتي تعني بين النهرين، تبدو لا معنى لها اليوم، وتشهد بغداد في كل اسبوع هبوب عواصف ترابية تؤدي في اغلب الاحيان الى غلق المطارات. ويقول وزير الزراعة العراقي ان نسبة ٩٢,٥٪ من البلاد في الطريق الى التصحر، في حين ان الخصوبة في اعوام السبعينيات كانت بنسبة ٤٠ او ٥٠٪.

ان السبب الرئيس لهذه المشكلة هو بناء السدود في تركيا وسوريا وكمية المياه المتدفقة في الفرات قد تتناقص الى الربع مما كانت عليه قبل عشرة اعوام. وهذه الامر اعاق الفلاحين عن زراعة الرز الذي يحتاج الى كميات كبيرة من المياه. وقد بدأت اعداد كبيرة من المزارعين بهجر اراضيهم والانتقال الى المدن بل ان الافاعي التي كانت تتخذ من قصب الاهوار مأوى لها، بدأت بمغادرة اماكنها لتهاجم سكان المنطقة واما تركيا فهي تعد بالسماح بكميات اكبر من المياه عبر سدودها، ولكن يحدث ذلك لمجرد ايام فقط ثم تغلق السدود ثانية، وميسوبوتاميا الشهيرة بسهلها، موطن الحضارات والزراعة والري، تتحول اليوم الى منطقة جافة تهب عليها العواصف الترابية.

ومن حسن الحظ ان العراق لا يعتمد اليوم كثيرا على زراعته من اجل توفير الغذاء لمواطنيه، فهو بدلا عن ذلك قد اصبح احد اكبر البلدان المستوردة للطعام في العالم.

والميزانية المخصصة لذلك وهي ٦ مليارات دولار، تكفي لتقديم طعام رخيص يمنع العراقيين من المجاعة.

وهذه الميزانية تعتمد اصلا على عائدات النفط والتي خضعت هي ايضا للنقصان اخيرا. كما ان انتاج الحقول النفطية الكبرى في العراق بدأ يتناقص بسبب سوء الادارة والاهمال.

وفي العام الماضي وبسبب الزيادة التي طرأت على اسعار النفط، سارعت الحكومة العراقية الى زيادة مرتبات الموظفين والاجور اليومية كما ازداد عدد العاملين في الحكومة الى مليوني شخص أي ضعف عدد الموظفين في عهد صدام حسين، واعلن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني في مقابلة مؤخرا ان العراق في حاجة الى التكنولوجيا الحديثة وليس الى الاستثمار المركزي، من اجل اصلاح تلك الحقول النفطية الكبرى، وكان الناتج النفطي في نهاية شهر ايار ٢,٤١ مليون برميل أي اقل من ٢,٥٨ انتج قبل حرب ٢٠٠٣ او ٣,٥ مليون انتج عام ١٩٧٩.

ان هذا الامر يعتبر خلفية اساسية للتغيير في العراق، ففي نهاية هذا الشهر يمنح الشهرستاني عقودا لمدة ٢٠ عاما لشركات نفطية عالمية للعمل وتطوير حقول النفط، اعادة الانتاج الى سابق عهده اولا، وتطويره ثانياً وهناك انتقادات كثيرة لهذه العقود من ان الحكومة تبيع كل شيء. وأخيرا، لم افكر يوما ان الولايات المتحدة وبريطانيا قامتا بغزو العراق من اجل نفطه، اعتقد ان امريكا قررت غزو العراق عام ٢٠٠٣ للتأكيد على كونها القوة الاعظم في العالم بعد احداث ٩/١١ وكانت الاطاحة بحكومة صدام حسين طريقة سهلة لاثبات ذلك واظهار قوتها السياسية والعسكرية، وفي الوقت نفسه فان العراق والخليج لهما الاهمية الكبرى على الخارطة الستراتيجية للعالم بسبب الثروة النفطية، وان كان النفط في العراق اقل غزارة فان غزوه عسكريا لم يكن يحتل اهمية بالنسبة لواشنطن او لندن، فالنفط كان المول الرئيس لجيش صدام وتسليحه والذي اهله لغزو ايران في ١٩٨٠ من القرن الماضي والكويت بعد عشرة اعوام. ان قابلية العراق لاستعادة عافيته بعد ٣٠ عاما من الكوارث تعتمد على ما يمتلكه من مال للانفاق واعادة الاستقرار الى البلاد في العامين الاخيرين هو نتيجة منح ٦٠٠٠٠٠ من الرجال رواتب خاصة وهم من قوات الامن، والجندي العراقي يمنح اليوم راتب مقداره ٦٠٠-٧٠٠ دولار شهريا.

ان استثمار واستغلال الثروة النفطية العراقية الهائلة، ليست الوسيلة الافضل فقط، بل الفرصة الوحيدة لخلق دولة يريد الشعب ان يعيش فيها.

عن الاندبندنت

على طريق الانسحاب

على الأرجح

ماذا في الجعبة بعد؟

محمد الذهبي

أيا كان المسؤول عن تفجيرات امس الاول فهو قد رمى بسهم طائش مشبوه يسعى جاهدا ان يقطع عروق العراق ويحاول ان يثبت انه مجرم بحق ولا يهاتر بعدها بانه يقارع الامريكان. وبعد فهو يضع لبنة اولى باتجاه مشروع القتل العشوائي الذي طال طلابا كانوا يحلمون بيوم تخرجهم وذهابهم الى الجامعات التي رأوا فيها مايسرهم وهم قد ادوا امتحانا اولا ستبقى فيه دفاترهم الامتحانية تلعن المجرمين والقتلة.

لقد أَلمت تجربة الامتحانات الناجحة وهي تجربة فريدة بالانضباط والنزاهة والمهنية الكثيرين ما جعلهم يستهدفون الطلبة ظنا منهم انهم يستطيعون اجهاض التجربة ،ومع اصرارنا على الحياة سيمر هذا الحادث المؤلم الذي قطف ثلاث ارواح بريئة وجرح عشرين آخرين ،كما غيره من الاحداث الدامية وسيؤدي الطلاب امتحاناتهم برغم انوف الارهابيين ومن يقف معهم ،وستسير عربة العلم في العراق وسيحصد ابناؤه ثمار عملهم بعد تجاوز هذه المحنة.

لم يبق في جعبتهم شيء فلقد مارسوا القتل بشتى انواعه وهم في هذا يبغون تفكيك بنية الشعب الاجتماعية بعد ان دمروا بناه التحتية، ان تزامن تفجيرات مدينة الثورة مع تفجيرات الكرادة والزعفرانية وحي الجامعة وما سبقها من مأساة في تازة رسالة مفتوحة للامريكان للبقاء في العراق كي تستمر الفوضى ويبقى المفسدون في فسادهم والمدعون لمشروع التحرير يقتلون باسم الاحتلال ظنا منهم ان بنية العراق الحضارية وعمره الطويل ستقع فريسة بين براثن ذئاب ضالة من المجاميع الارهابية والخارجين على القانون من مجرمين وسراق سرهم ان يكون العراق فوضى.

وهنا يأتي دور القوات الامنية والمطلوب منها ان يكون الفعل مطابقا للتصريحات وان لايخفوا شيئا ويصارحوا الشعب بامكاناتهم فهي هذه المرة ليست اموال واتهامات انها ارواح العراقيين الذين ولغ في دمائهم من هب ودب وعلى القائمين على ضبط الامن ان يعطوا كل ذي حق حقه من مجرمين وقتلة.

قبل ايام صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف ان مليونا من العناصر الامنية سينتشر لملء الفراغ الامني بعد انسحاب الامريكان وصرح آخرون ان قوة قوامها عشرة آلاف عنصر امني ستنتشر في بغداد وحدها وهذا من شأنه ان يطمئن الناس كي يخرجوا لمزاولة اعمالهم بلا خوف ولاتردد،ما اعطى زخما امنيا مضافا خصوصا بعد ازالة الحواجز الكونكريتية من بعض المناطق.

علينا المحافظة على منجزنا الامني وان لانعطي اطرافا اخرى مجالا كي تتلاعب بقراراتنا وان نقنع الغيارى على الوطن ان وطنيتهم مصانة وغير ممسوسة فقد دفع هذا الشعب كثيرا من الدماء مايجعله بعد خروج الامريكان صاحب فخر انه لم يستكن لاحتلال ولم تؤثر فيه الفتن ولذا دلل على اصالته انه لايرضى بالوصاية ولا التفرقة.